S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/PRST/1998/20
13 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

بيان لرئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٩٠٣ لمجلس الأمن، المعقودة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨، وفيما يتصل بنظر مجلس الأمن في البند المعنون "رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1998/581)؛ رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة (S/1998/582)؛ رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة (S/1998/583) أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس:

"يدين مجلس الأمن المجازر والأعمال الوحشية الأخرى وانتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتكبة في زائير - جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في مقاطعاتها الشرقية بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والانتهاكات الأخرى المذكورة في تقرير فريق التحقيق التابع للأمين العام (S/1998/581). ويحيط المجلس علما بالردين الواردين على التقرير من حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/1998/582) ورواندا (S/1998/583). ويعترف المجلس بما يقوم به فريق التحقيق من عمل يتمثل في توثيق بعض هذه الانتهاكات، رغم عدم السماح للفريق بالقيام بمهمته بالكامل ودون إعاقة.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد على أنه يلتزم بوحدة دول منطقة البحيرات الكبرى وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

"ويسلّم مجلس الأمن بضرورة متابعة التحقيق في تلك المجازر وغيرها من الأعمال الوحشية وانتهاكات القانون الإنساني الدولي ومحاكمة المسؤولين عنها. ويشجب التباطؤ في إقامة العدل. ويدعو المجلس حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا إلى القيام بالتحقيق دون إبطاء، كل في بلدها، في الادعاءات الواردة في تقرير فريق التحقيق على أن يقدم إلى العدالة أي شخص يثبت تورطه في هذه المجازر والأعمال الوحشية وانتهاكات القانون الإنساني الدولي أو غيرها. ويحيط المجلس علما بما أبدته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من استعداد لمحاكمة أي من مواطنيها ممن تثبت إدانتهم في ارتكاب المجازر المدعى بوقوعها أو تورطهم فيها (S/1998/582). ويعتبر هذا الإجراء ذا أهمية كبرى في المساعدة على إنهاء حالة الإفلات من العقوبة

98-20418 130798 130798

وتشجيع إقامة السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة. ويحث المجلس الدول الأعضاء على التعاون مع حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في التحقيق مع مثل هؤلاء الأشخاص وإحالتهم للقضاء.

"ويشجع المجلس حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على التماس الحصول على مساعدة دولية، كالمساعدة التقنية، حسب الاقتضاء، في هذه العملية. كما يدعو الحكومتين المعنيتين إلى النظر في إمكانية إشراك مراقبين دوليين، حسب الاقتضاء. ويطلب إلى الحكومتين المعنيتين تقديم تقرير مرحلي أولي إلى الأمين العام بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ عن الخطوات التي يجري اتخاذها للتحقيق مع المسؤولين عن تلك الجرائم ومحاكمتهم.

"ويعرب مجلس الأمن عن استعداده لأن ينظر، عند الاقتضاء، وعلى ضوء الإجراءات التي تتخذها حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، في إمكانية اتخاذ خطوات إضافية لكفالة تقديم مرتكبي تلك المجازر والأعمال الوحشية الأخرى وانتهاكات القانون الإنساني الدولي الأخرى إلى العدالة.

"ويحث مجلس الأمن الدول الأعضاء وهيئات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والوكالات الدولية الأخرى، على تقديم المساعدة التقنية اللازمة وغيرها من أشكال المساعدة إلى حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا من أجل إقامة نظامين قضائيين يتسمان بالاستقلال والنزاهة.

"ويعرب مجلس الأمن عن دعمه للأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية للحد من التوترات العرقية وتعزيز المصالحة الوطنية في المنطقة، ويحث الحكومتين المعنيتين على مواصلة التعاون في هذه الأنشطة من أجل تحقيق تحسن حقيقي في الحالة.

"ويعلّق مجلس الأمن أهمية كبيرة على الدور الذي تقوم به منظمة الوحدة الأفريقية، ويرحب بقرارها بتشكيل فريق دولي من الشخصيات البارزة للتحقيق في أعمال الإبادة الجماعية في رواندا والأحداث المحيطة بها (S/1998/461)**. ويناشد الدول الأعضاء أن تسهم في الصندوق الاستئماني الخاص المنشأ لدعم أعمال هذا الفريق.**

"وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره الفعلي".

— — — — —